المعتوق: أنشطة «الهيئة الخيرية» تهدف إلى حشد الجهود ورفع الاستجابة الإنسانية

6

الحكومة صوتت برفض القانون

«الأمة» يقر المعاشات الاستثنائية للعسكريين بالمداولتين ويحيله على الحكومة

الرئيس الغانم والى جواره نائبه الكندري

جانب من الجلسة امس

تصوير – محمد صابر

المويزري: نحن أمام مرحلة مصيرية وأصبحنا أمام دولة مقترضة

الدقباسي: أطالب بتكثيف اجتماعات اللجان لإقرار القوانين المهمة مثل التقاعد المبكر

عبدالصمد: «الميزانيات» ناقشت 2300 ملاحظة لديوان المحاسبة و18 ألف مخالفة سجلها جهاز المراقبين الماليين على الجهات الحكومية

الحريص: الحكومة غير جادة في مواجهة غلاء الأسعار وأتمنى عقد جلسة خاصة لمحاسبتها

ربيع سكر

فيما يستكمل مجلس الأمة اليوم مناقشة ميزانيات الجهات الحكومية، وافق المجلس امس خلال جلسته العادية على قانون بمنح معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق للعسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والأفراد في الجهات العسكرية الثلاث (الدفاع والداخلية والحرس الوطني) والإدارة العامة للإطفاء. وجاءت نتيجة التصويت على القانون بموافقة 42 نائبا ورفض 7 أعضاء هم الوزراء الحضور خلال التصويت على القانون.

ونصت المادة الأولى للقانون على منح الضباط وضباط الصف من العسكريين المتقاعدين خلال الفترة من 28/4/2008 إلى 31/12/2009 والذين لم يطبق عليهم قرار مجلس الوزراء رقم 495 لسنة 2008 من الجهات العسكرية الثلاث (الدفاع – الداخلية – الحرس الوطني) والإدارة العامة للإطفاء، وكذلك كل من انتهت خدمته بالوفاة او التقاعد الطبي خلال الفترة المذكورة معاشا استثنائيا كالآتي: – 400 دينار شهريا للضباط من رتبة نقيب وما دون. – 300 دينار شهريا لضباط الصف والأفراد ممن أمضوا 25 سنة في الخدمة. – 250 دينارا شهريا لضباط الصف والأفراد ممن أمضوا 20 سنة في الخدمة.

كما يمنح كل منهم مكافأة استحقاق بواقع راتب سنة. وأشارت المادة الثانية إلى أن الخزانة العامة للدولة تتحمل دفع المعاشات الاستثنائية للمشمولين بأحكام هذا القانون، على أن تقوم المؤسسة العامة للتأمينات بصرفها لمستحقيها.

وألزمت المادة الثالثة الجهات العسكرية الثلاث (الدفاع – الداخلية الحرس الوطني) والإدارة العامة للإطفاء بدفع مكافأة الاستحقاق من ميزانيتها للمشمولين بأحكام هذا القانون.

ووافق المجلس على عدد من الرسائل منها رسالة من رئيس اللجنة المالية يطلب فيها استعجال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النظر في الاقتراحات المتعلقة بتنظيم القياديين وقواعد الحوكمة وتكافؤ الفرص وشؤون الخدمة المدنية وذلك حتى تتمكن اللجنة من دراستها واتخاذ القرارات اللازمة.

وكان المجلس قد بدأ في مناقشة 4 تقارير للجنة الميزانيات والحساب الختامي وهي ميزانيات هيئة الزراعة والثروة السمكية و التأمينات الاجتماعية وهيئة القوى العاملة و الهيئة العامة للمعلومات المدنية عن السنة المالية 2017/2018.

وتركزت الانتقادات النيابية حول اداء هيئة الزراعة واستغرب عدد من النواب خلال الجلسة كثرة الملاحظات والمخالفات المسجلة على ميزانيات الجهات الحكومية ومستنكرين عدم تعاون بعض الجهات مع الأجهزة الرقابية.

وطالب النواب بتطبيق العقوبات على المسؤولين عن التجاوزات في الجهات الحكومية للحد من ملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين، مؤكدين ان هناك تكررا في الملاحظات التي يرصدها ديوان المحاسبة سنة بعد أخرى.

ودارت احداث الجلسة كالتالي : افتتح رئيس مجلس الأمة الجلسة بعد رفعها مؤقتا لعدم اكتمال النصاب وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحضور والمعتذرين عن حضور الجلسة.

وصادق المجلس على المضبطتين رقمي (1373/أ) بتاريخ 9/5/2017 و(1373/ب) بتاريخ 10/5/2017، بعد ان نفى النائب شعيب المويزري ما ورد على لسان النائب عودة الرويعي عندما تحدث معارضا لاستجواب وزير الإسكان وذكر ان المويزري استلم بيتا حكوميا عندما كان وزيرا للإسكان.

واوضح المويزري انه تسلم البيت قبل ان يكون وزيرا للإسكان وبالتحديد في ديسمبر 2010، مضيفا ان وزير الإسكان عرض مستندات غير صحيحة خلال جلسة الاستجواب.

من جانبه قال النائب عودة الرويعي انه يتحمل مسؤولية كلامه في جلسة الاستجواب لافتا الى ان المويزري ذكر انه ما زال يبنى بيته في مدينة جابر الاحمد.

وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل: نطالب بتشكيل لجنة تحقيق فيما ذكره النائب شعيب المويزري.

مرزوق الغانم : ليس على هذا البند.

بدأ مجلس الأمة مناقشة بند الرسائل الواردة والتي جاءت كالتالي:

– رسالة واردة من رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية يطلب فيها استعجال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النظر في الاقتراحات التي ما زالت على جدول أعمالها والمرتبطة باختصاص اللجنة المالية.

وطالبت اللجنة الاستعجال في الاقتراحات المتعلقة بتنظيم القياديين وقواعد الحوكمة وتكافؤ الفرص وشؤون الخدمة المدنية وذلك حتى تتمكن اللجنة من دراستها واتخاذ القرارات اللازمة.

ونصت الرسالة على أنه نظرا لأن العديد من الاقتراحات بقوانين التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ما زالت على جدول أعمال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ولم تنظرها حتى تاريخه.

وطلبت اللجنة استعجال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النظر في الاقتراحات المرتبطة باختصاص اللجنة المالية والاقتصادية وخصوصا الاقتراحات المتعلقة بتنظيم القياديين وقواعد الحوكمة وتكافؤ الفرص وشؤون الخدمة المدنية حتى يتسنى لنا دراستها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

– رسالة من رئيس لجنة حماية الأموال العامة يطلب فيها إعادة تكليف اللجنة بالتحقيق في الموضوعات المشار إليها بالرسالة على أن تقدم تقاريرها خلال سنة أشهر من تاريخ الموافقة على هذا الطلب، علما بأن المجلس قد رفض هذا الطلب بجلسته المعقودة في 28/12/2016.

ونصت الرسالة على ما يأتي:

بالاشارة الى تكليف لجنة حماية الاموال العامة بالتحقيق في موضوعات سبق ان أحالها مجلس الامة للجنة في فصول تشريعية سابقة، كما سبق للجنة ان طلبت تكليفها بالتحقيق فيها ورفض المجلس ذلك بتاريخ 28/12/2016 فانه يرجى إعادة تكليف اللجنة بالتحقيق في هذه الموضوعات وهي:

–1 المآخذ والملاحظات التي أوردها تقرير ديوان المحاسبة للسنة المالية 2014/2015 حول ميزانية الهيئة العامة للاستثمار والمتضمنة:

– الملاحظات التي شابت عمل الفريق القانوني المكلف بمتابعة قضايا التجاوزات التي حدثت في الاستثمارات الإسبانية سابقا.

– التجاوزات التي طالب شركة المجموعة العقارية الكويتية «شركة بروجكتس الكويت البحرين»

– جميع الملاحظات التي تخص شركة المشروعات السياحية المتعلقة بسوء استغلال المواقع الاستثمارية ما أضاع بعض إيرادات الدولة.

– جميع الملاحظات التي تخص شركة النقل العام المتعلقة بسوء استغلال المواقع الاستثمارية ما أضاع بعض إيرادات الدولة.

–2 كل ما يتصل بعمليات تهريب وقود الديزل.

–3 المخالفات التي شابت مشروع إنشاء وتنفيذ وصيانة استاد الشيخ جابر الأحمد الدولي.

–4 المخالفات التي شابت مشروع مناقصة تصميم وتنفيذ جسر جابر الأحمد (الصبية).

لذا تود اللجنة عرض هذا الاقتراح على مجلس الأمة الموقر لتكليفها بدارسة هذه الموضوعات طبقا لنص المادة 119 من اللائحة الداخلية، على أن تقدم تقاريرها بشأنها إلى المجلس الموقر خلال ستة أشهر من تاريخ الموافقة على هذا الاقتراح.

– رسالة من عضو مجلس الامة رياض أحمد العدساني يطلب فيها عرض الرسالة على المجلس الموقر لكي تتخذ الحكومة الإجراءات كافة والتدابير اللازمة لمواجهة قضية ارتفاع الأسعار.

نسأل الله عز وجل ان يبلغنا رمضان ويعيده علينا وعليكم بالخير والبركات اذ إن مع اقتراب الشهر الفضيل من كل سنة تستغل بعض الشركات المواسم لرفع أسعار منتجاتها في سبيل تحقيق الربح الفاحش على حساب المستهلك ما سوف يساهم بأرتفاع أسعار المنتجات في الأسواق المركزية والفروع التابعة للجمعيات التعاونية والأسواق الموازية وتجارة التجزئة واغيرها ويؤدي ذلك الى زيادة الأعباء المالية على المستهلكين بصفة عامة. من خلال بيانات الادارة المركزية للإحصاء على فئات الإنفاق الشهري للأسر تبين ان (الاغذية والمشروبات – والسلع والخدمات الشخصية المتنوعة) استحوذت على النسبة الأكبر من إنفاق الاسرة، وسنويا سجل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في شهر مارس 2017 ارتفاعا بمقدار 2.63 بالمئة مقارنة مع مارس 2016. المجموعة الرئيسية (الأغذية والمشروبات) انخفض الرقم القياسي لهذه المجموعة في شهر مارس 2017 بنسبة 0.32 بالمئة، وفيما يلي المؤشرات المؤثرة في مجموعة المواد الغذائية في شهر مارس 2017.

1 انخفاض أسعار مجموعة الأسماك والأطعمة البحرية بنسبة 3.22 بالمئة.

2 – انخفاض أسعار مجموعة السكر ومنتجاته بنسبة 0.51 بالمئة.

3 – ارتفاع أسعار مجموعة اللحوم والدواجن بنسبة 0.26 بالمئة.

4 – ارتفاع أسعار مجموعة الالبان والجبن والبيض بنسبة 0.22 بالمئة.

5 – ارتفاع أسعار مجموعة الفواكه الطازجة والمجمدة والمجففة بنسبة 0.60 بالمئة.

–6 ارتفاع أسعار مجموعة الخضراوات الطازجة والمجمدة والمجففة بنسبة 0.48 بالمئة.

–7 استقرار أسعار مجموعة الحبوب والخبز عند الرقم 120.5.

8 – استقرار أسعار مجموعة الزيون والدهون عند الرقم 138.8.

–9 استقرار أسعار مجموعة مواد غذائية اخرى عند الرقم 138.9.

–10 استقرار أسعار مجموعة المشروبات عند الرقم 142.9. لعلنا نشعر بما تشهده الاسواق المحلية من ارتفاع بأسعار السلع الاستهلاكية وبخاصة الاساسية، وعلى الوزارات المعنية (التجارة والشؤون الاجتماعية والبلدية) تنظيم وتوزيع المفتشين والتنسيق فيما بينهم، الامر الذي يتطلب جهود مضاعفة للتصدي لكل انواع الاستغلال والغش التجاري والاحتكار وتفعيل قوانين الدولة والدور الرقابي للحد من قضية ارتفاع الاسعار والغش التجاري وهي ظاهرة يعاني منها المجتمع كافة. يرجى عرض هذه الرسالة على مجلس الامة في جلسة يوم الثلاثاء الموافق 23 مايو 2017، لكي تتخذ الحكومة الإجراءات كافة والتدابير اللازمة لمواجهة قضية ارتفاع الأسعار.

مرزوق الغانم: تم سحب الرسالة الثانية الواردة من رئيس لجنة حماية الأموال العامة والتي يطلب فيها إعادة تكليف اللجنة بالتحقيق في عدد من الموضوعات على أن تقدم تقاريرها خلال سنة أشهر. علي الدقباسي: بالنسبة للرسالة الاولى فالقوانين المذكورة فيها عظيمة ولا زالت هناك قوانين اخرى في اللجان البرلمانية، وتقدمت باقتراح بقانون بشان التقاعد المبكر للتخفيف على اعباء الاسر الكويتية.

وقال انه من المؤسف ان تتاخر مشاريع القوانين داخل اللجان البرلمانية مما يؤثر على أداء المجلس لافتا الى ان الجميع ينتقد الحكومة دائما على التأخر في الانجاز الا اننا لا نستطيع حتى الان الوفاء بما وعدنا به المواطنين في الحملات الانتخابية.

واضاف ان رئيسي اللجنتين المالية والتشريعية عضوان في مكتب المجلس فلماذا لم يطلب منهما الاسراع في هذه القوانين، متسائلا الى متى ونحن عاجزون عن الانجاز ونتأخر في اقرار القوانين.

وطالب بتكثيف اجتماعات اللجان لاقرار القوانين الهامة واهمها التقاعد المبكر لايجاد فرص عمل لالاف الكويتيين الذين يبحثون عن عمل.

مبارك الحريص: بالنسبة لرسالة غلاء الأسعار فمن الملاحظ أن الأسعار والغلاء أصبحت موسمية في الكويت، ولم نجد من الحكومة إلا تصريحات فقط.

واوضح ان الأسعار مرتبطة بجيب المواطن، وتصريحات الحكومة تزيد الأعباء العامة والتكاليف على المواطن، ومجلس الأمة لا بد أن يكون له موقف حازم تجاه هذا الأمر.

وقال: أتمنى أن يكون للمجلس الحالي دور في هذه الأمر وأتمنى تحديد جلسة خاصة لمحاسبة الحكومة في موضوع غلاء الأسعار.

واضاف ان الأسر الكويتية تذهب للتدريس والعلاج الخاص وأصبح المواطن يدفع من جيبه على الخدمات التي من المفترض أن تقوم الحكومة به وعلى وزير التجارة ضبط الأسعار وإثبات قدرته في هذا المجال.

صفاء الهاشم: يهمني القوانين التي تمس المواطن مباشرة، ويهمني ألا تتأخر قوانين القياديين، وقواعد الحوكمة، ويهمني إقرار قانون تكافؤ الفرص، ويهمني أكثر القانون الذي يحمي جيب المواطن.

وقالت ان ارتفاع الأسعار في رمضان تزيد نسبة التضخم فيه الى 3.25، كان ترس العربانة بـ60 دينار، وفي رمضان تكون بـ150 دينارا، متسائلة: لماذا ترتفع أسعار الأدوية، الأدوية أسعارها فلكية ومتفاوتة في صيدليات الكويت، السوق الشعبي صار أغلى من الجمعيات، الأسواق المركزية نار وشرار.

واضافت: نتكلم عن خدمات مسكن ومأكل ومشرب كل شيء ارتفع الى 100 بالمئة قبل العيد، فهل تراقبون الأسعار؟ جيب المواطن بيموت، أين الرقابة؟

– رياض العدساني: الأسعار ترتفع بالمواسم والأعياد وبعض التجار يستغلون حاجة المواطن للارتفاع المصطنع للأسعار، بعض الأسر الكويتية قادرة والبعض الآخر غير قادر، وهناك دور لوزارة التجارة والمجلس دوره داعم ومراقب للحكومة.

وأضاف: عام 2008 أغلب الشركات تأثر بسبب ارتفاع أسعار النفط ومن 2008 الى 2012 زادت الأسعار أكثر من المعقول ونزلت أسعار النفط ولم تنزل الأسعار، فما سبب استمرار الارتفاع المستمر للأسعار. وقال العدساني: الجمعيات التعاونية أكثر من 500 مليون دينار في العام وتشكل 85 بالمئة من قوة الشراء للتجزئة، وبعض الأغذية دخلت الكويت بدون فحص ووزير البلدية هو من يفرج ويشرف ويراقب على الأغذية، نعم الفحص لدى وزارة الصحة.

وأضاف: على الحكومة مراقبة الأسعار وفحص صلاحية المنتج لا نقبل أن يتم الاحتكار واستغلال المقيمين وأصحاب الدخول البسيطة ولا يمكن أن نقول إن الكويت دولة اقتصادية حرة في ظل الاحتكار.

وذكر أن هناك العديد من المنتجات تحصل على دعم من الحكومة، هناك استغلال مباشر لجيب المواطن ويجب التعاون بين وزارات الشؤون والبلدية والتجارة.

– محمد الدلال: الرسالة الأولى تتكلم عن اقتراحات بقوانين لم تبت فيها التشريعية فاللجنة انتهت من 81 تقريرا، وأكثر لجنة وصلها تقارير من التشريعية هي اللجنة المالية حيث وصلها 15 تقريرا وكل تقرير يحتوي على مجموعة من الاقتراحات بقوانين، وأعتب على رئيس اللجنة المالية أنه لم يكلمني شخصيا بخصوص هذه القوانين. وأضاف: ان قرارات المجلس وأولوية الوصول ولجنة الأولويات ثلاث اعتبارات تحدد الانتهاء من التقارير الموجودة في اللجنة التشريعية، وسنسعى إلى تعجيل هذه النقاط الخاصة بالتقارير المذكورة. وقال الدلال : الرسالة الأخرى مهمة جدا وأساسية وفي توقيتها بشأن غلاء الأسعار ووجهت سؤالا لوزير التجارة عن حماية المستهلك ومراقبة الأسعار، ولماذا لا تُشهر جمعية حماية المستهلك حتى الآن علما بأنه صدر في 2015 ونص على إنشاء جمعية خاصة لحماية المستهلك.

وأضاف : ان الرد من وزارة التجارة أنها تعمل على وضع ضوابط، والحكومة لا ترغب بوجود هذه الجمعية الخاصة بحماية المستهلك.

الوزير الفارس يرد على النواب

حمدان العازمي في مداخلته

شعيب المويزري متحدثا

صفاء الهاشم في الجلسة